

"غازبروم" والغاز الروسي عبر تركيا

أعلن عملاق الغاز الروسي "غازبروم" أنه اتخذ قراراً بالبدء في بناء القسم البحري من خط أنابيب نقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر قاع البحر الأسود "السييل التركي"، وأوضح رئيس مجلس إدارة الشركة ألكسي ميلر أن الشركة قررت البدء في إنشاء الجزء الموجود بالبحر من مشروع خط أنابيب السيل التركي. يذكر أن شركة "غازبروم" و"تركييا" توصلتا إلى اتفاق مع تركيا لبدء توريد الغاز إلى تركيا عبر خط أنابيب "السييل التركي" في ديسمبر/ كانون الأول 2016.

والخط الذي سيتم البدء في إنشائه سيكون خطاً واحداً من أصل أربعة خطوط ستشكل نظام السيل التركي والخط المذكور لا يشمل الجزء الذي سينقل 47 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وإنما سيكون بمثابة خط وحيد سينقل

16 مليار متر مكعب إلى تركيا، من المنتظر أن يتم الحصول عليها في إطار المشروع. ووقعت "غازبروم" والشركة التركية "بوتاس" في ديسمبر/كانون الأول 2014 مذكرة تفاهم حول بناء خط أنابيب لنقل الغاز باستطاعة 63 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً من روسيا إلى تركيا يمر عبر قاع البحر الأسود، وسيبلغ طول خط الأنابيب نحو 1100 كم. وسوف يتم تزويد تركيا بنحو 16 مليار متر مكعب، بينما يتم ضخ الباقي إلى مركز على الحدود التركية- اليونانية للمستهلكين في جنوب أوروبا.

وجاء إعلان المشروع في اليوم نفسه الذي أعلن فيه بوتين أن بلاده ليست مستعدة لمواصلة تنفيذ مشروع خط أنابيب ساوث ستريم (السييل الجنوبي) المصمم ليمر تحت

البحر الأسود آتياً من روسيا إلى أوروبا، على ضوء موقف المفوضية الأوروبية الذي رأى في مشروع السيل الجنوبي الذي كان سيرى النور عام 2020 تهديداً للاتحاد بزيادة ارتباط دول أوروبا الشرقية والوسطى بروسيا، وأقرت في أغسطس/أب 2013 بأن المشروع لا يتوافق مع قواعد الطاقة الأوروبية، الذي شكل ضغطاً على بلغاريا، العضو الجديد بالاتحاد، وأجبرها على تعليق العمل بالمشروع في يونيو/حزيران 2014.

يذكر أن مشروع السيل الجنوبي كان يهدف لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا الشرقية والوسطى، عبر خط أنابيب يمر بالبحر الأسود وبلغاريا والمجر وصربيا والنمسا وسلوفينيا، وبإمكانه نقل 63 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، قبل أن يعلن الرئيس بوتين إلغاء المشروع.



استثمار

اهتمام استثماري عربي
بنك "RBS"

و2009 بإيقاظ مجموعة لويديز المصرفية و"رويال بانك أوف اسكتلند" عبر شراء أسهم من المصرفين بنحو 66 مليار جنيه إسترليني، وباعت حكومة المحافظين نحو 41 في المئة من أسهمها في "لويديز"، وحققت جراء ذلك أرباحاً نتيجة تحسن الوضع المالي للمجموعة وتحققها أرباحاً خلال الفترة الماضية. أما "رويال بانك أوف اسكتلند" الذي ضخت فيه الحكومة البريطانية نحو 45,2 مليار جنيه إسترليني، فإنه لا يزال يواجه أوضاعاً مالية صعبة ويحقق خسائر سنوية، ويتوقع أن تبلغ خسائر الحكومة البريطانية نتيجة الأوضاع المالية السيئة للمصرف وانخفاض قيمة أسهمه بقيمة 13,5 مليار جنيه إسترليني.

تدرس الحكومة البريطانية مقترحاً ببيع أسهم في "رويال بانك أوف اسكتلند" لمستثمرين عرب وتحديدًا من دول الخليج، في حال اتخذت قراراً نهائياً ببيع حصتها من المصرف البريطاني العملاق، وتملك الحكومة البريطانية حالياً حصة نسبتها 79% في مصرف اسكتلندا الملكي. وتشير الأنباء إلى أن حكومة حزب المحافظين، وتحديدًا وزير المالية جورج أوزبورن، قد تتخذ قراراً بنهاية العام الحالي ببيع نصيب الحكومة من أسهم "رويال بانك أوف اسكتلند" ومجموعة لويديز المصرفية، حتى إن تم البيع بأسعار منخفضة للغاية ربما تسبب خسارة للحكومة. وقامت الحكومة في الفترة بين 2008

شركات

"أمريكانا" تحقق مبيعات قياسية



مطاعمها خلال 2014 بمعدل 21 مليون وجبة بالشهر، مقابل 230 مليون وجبة العام الماضي. وحول خطط الشركة التوسعية، كشف أن أولويات «أمريكانا» خلال الفترة المقبلة تتمثل في شمال العراق (اربيل) حيث افتتحت 6 مطاعم حالياً، وجار التجهيز لافتتاح أول مطعم لسلسلة «تي جي أي فرايداي» خلال الربع الثاني من عام 2015، كما أنها تسعى لافتتاح أخرى وسط بغداد، مبيناً أن الشركة تبحث بشكل مستمر مع أصحاب العلامة عن الفرص التي يمكن أن توجد فيها. وبخصوص مدى تأثر «أمريكانا» بالتوترات السياسية في المنطقة، أوضح الخرافي أن الشركة لا يوجد لديها أي نشاط في اليمن وليبيا سوى تصدير بضائع الشركة فقط، أما سورية فقد تم تجميد أنشطة الشركة فيها منذ فترة.

بعد ما تردد أخيراً عن صعوبات تواجهها الشركة، ووجود نية لدى أصحابها لبيعها، وصف رئيس مجلس إدارة شركة (أمريكانا) مرزوق الخرافي الشركة بأنها «جوهرة لا تقدر بثمن»، مؤكداً أن ما يثار بين وقت وآخر حول مفاوضات لبيعها هو لأنها محط أنظار الشركات الكبرى. وأشار الخرافي إلى أن الشركة حققت إنجازاً غير مسبوق في تاريخها، حيث بلغت مبيعاتها نحو 3,2 مليار دولار لعام 2014 وهي أعلى مبيعات في تاريخ الشركة منذ تأسيسها وبنمو قدره 6% عن أعلى مبيعات حققتها الشركة والتي كانت في العام الماضي. كما حققت الشركة بحسب الخرافي أرباحاً صافية بلغت ما يعادل 183 مليون دولار. وأوضح أن الشركة باعت 250 مليون وجبة مستهلكي

اقتصاد رقمي

2015 عام انطلاق الخدمات الإسلامية الرقمية

القصيرة، بالإضافة إلى أكثر من 23 مليار ساعة شهرياً للمحتوى التلفزيوني التقليدي الطويل (نحو 5% من نسب المشاهدة العالمية للمحتوى الطويل).

وبحسب التقرير، سينفق جيل الألفية في الشرق الأوسط نحو 37 مليار دولار أميركي على المحتوى الإعلامي عام 2015 (أي ما يعادل نحو 300 دولار أميركي لكل فرد، وفقاً لشروط تعادل القوة الشرائية). وستؤدي مستويات استخدام الهواتف الذكية المرتفعة، دوراً رئيسياً في نمو استهلاك المحتوى الإعلامي في منطقة الشرق الأوسط في عام 2015 وما بعده.

سيتوسع بحدود تراوح ما بين 25-30 في المئة في كامل مجالات الاقتصاد الإسلامي خلال عام 2015 وما بعده.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي الوقت الذي سيتم قضاءه في مشاهدة مقاطع الفيديو القصيرة على شبكة الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط عام 2015 سيكون أقل من 3% من إجمالي جميع مقاطع الفيديو المشاهدة محلياً على كل الشاشات. وسيستهلك المشاهدون في المنطقة معديلاً سيصل إلى حوالي 545 مليون ساعة شهرياً لمشاهدة مقاطع الفيديو القصيرة 5,5% من التقديرات العالمية لمشاهدات المقاطع

بحلول عام 2018، من المتوقع أن يتضاعف حجم الاقتصاد الإسلامي الرقمي ليصل إلى 30 مليار دولار، إثر ارتفاع معدلات الإنفاق المتزايدة على الخدمات المتوافقة ومبادئ الشريعة في منطقة الشرق الأوسط، بحسب ما أفاد به تقرير جديد لمؤسسة "ديلويت" "Deloitte Touche Tohmatsu"، إحدى أشهر مؤسسات التدقيق والمحاسبة والاستشارات المالية في العالم.

ووفق التقرير الصادر عن المؤسسة حول الاتجاهات والتطورات الرئيسية في قطاع التكنولوجيا والإعلام والاتصالات في الشرق الأوسط لعام 2015، فإنه وبالنظر إلى المعايير الإقليمية والعالمية على شبكة الإنترنت، فإنه من المتوقع أن يتمكن قطاع الخدمات الإسلامية الرقمية خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة المقبلة من مضاعفة حجمه من حيث إنفاق المستهلك المسلم عبر شبكة الإنترنت على منتجات وخدمات أسلوب الحياة المعاصر.

وتوقع التقرير تضاعف الرقم الحالي للإنفاق من 15 مليار دولار أميركي حالياً إلى نحو 30 مليار دولار أميركي بحلول عام 2018. وأضاف التقرير: «على الأغلب فإن إنفاق المستهلك المسلم على الخدمات الإسلامية الرقمية في المنطقة والمدفوع بالاستهلاك العالمي الرقمي العالي أصلاً،

